



رفح (نقلًا عن "الأناضول")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

2 إيهود أولمرت: لا يجب الانجرار إلى حرب لبنان الثالثة

أخبار وتحليلات

تتياهو يصادق على خطة عسكرية لاجتياح رفح ووفد إسرائيلي يستعد للتوجه

6 إلى قطر لإجراء مفاوضات بشأن صفقة تبادل أسرى ووقف إطلاق النار

تقرير: توبيخ قائد كبير في الجيش الإسرائيلي بسبب دعوته المسؤولين السياسيين

7 إلى أن يكونوا جديرين بمقاتلي الجيش

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

إيهود أولمرت - رئيس وزراء سابق

”هآرتس“، 2024/3/14

لا يجب الانجرار إلى حرب لبنان الثالثة

- يوم 12 تموز/يوليو، قُدت حكومة إسرائيل لاتخاذ قرار الرد العسكري الواسع، بعد هجوم حزب الله على جنود الجيش في منطقة الحدود مع لبنان، بالقرب من بلدة ”زرعيت“. في بداية هجوم حزب الله، سقط عشرة جنود كانوا في مركبات غير مدرعة. وفي الوقت نفسه، جرى قصف صاروخي على جميع مناطق الشمال، من الشرق إلى الغرب.
- عقدت حكومة إسرائيل اجتماعات مستمرة، وقررت أن هجوم حزب الله يستوجب رداً واسعاً، يعرف قواعد اللعبة من جديد على الحدود الشمالية، ويضع حداً لهجمات حزب الله التي لا تنتهي، وشوشت روتين الحياة في المنطقة. يوم 14 آب/أغسطس، بعد أكثر من شهر على اندلاع الحرب، دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، في أعقاب قرار مجلس الأمن رقم 1701.
- حرب لبنان الثانية، حسبما اتخذ قرار تسميتها، أدت إلى نقاشات حادة في إسرائيل. أغلبية المجتمع الإسرائيلي كانت على قناعة بأن الحرب كانت فاشلة، وأدت إلى ضرر كبير في قدرة الردع العسكرية الخاصة بنا. خبراء في الاستراتيجية العسكرية، ومحللون سياسيون، وجنرالات سابقون، وأيضاً منافسون سياسيون، انتقدوا الحرب وغياب صورة النصر الحاسمة والواضحة في نهايتها، وكذلك المناورة البرية في الـ48 ساعة الأخيرة، والتي رأى كثيرون من المحللين أنها غير ضرورية، وأيضاً الإخفاقات في تفعيل قوة الجيش البرية.
- حتى إن رئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعالون، ادعى أن دخول 3 كتائب عسكرية إلى داخل لبنان في نهاية الحرب كانت ”خطوة إعلامية

فاسدة من أجل الوصول إلى صورة نصر".

- عملياً، منذ وقف إطلاق النار في لبنان يوم 14 آب/أغسطس 2006، وفي أعقاب القرار 1701، الصادر عن مجلس الأمن، سيطر 15 ألف جندي من الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل، وتمت إضافة 12 ألف جندي من قوة "اليونيفيل"، تضمنت جنوداً من جنسيات أوروبية متعددة. حزب الله قام بإخلاء الجنوب اللبناني، وانسحب إلى ما وراء نهر الليطاني، على بُعد عشرات الكيلومترات عن الحدود مع إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت، وعلى مدار 17 عاماً، كانت الحدود الشمالية الإسرائيلية الأكثر هدوءاً، والأكثر تأميناً وردعاً، مقارنةً ببقية المناطق الحدودية لإسرائيل مع مجتمعات معادية في شمال - شرق سورية، وأيضاً في الشرق، حيث المناطق التي تحتلها إسرائيل، وطبعاً قطاع غزة.
- محاولات حزب الله خرق القرار 1701، ونقل أدوات قتالية إلى داخل لبنان، واجهت ردوداً حادة من طرفنا. شحنات السلاح عبر الطريق البري، من إيران وتركيا وسورية، قصفتها إسرائيل. وعملياً، على عكس ما يحاول اليوم طرحه الذين يريدون الحرب، تنظيم حزب الله تراجع إلى خط نهر الليطاني واختفى من المنطقة الحدودية أعواماً.
- تبدو حرب لبنان الثانية اليوم إنجازاً استراتيجياً، حتى لو ما زال يتحدث بعض منتقديها عن فشلها. سكان الشمال الذين يعيشون منذ أعوام طويلة على خط النار، واستمتعوا بالهدوء، أنا على قناعة بأنهم يشاققون إلى الأيام التي كانت فيها المنطقة الشمالية منطقة مزدهرة.
- كريات شمونة المخلاة والفارغة من السكان في هذه الأيام، تتمنى العودة إلى تلك الأيام، حين كانت الملاجئ مهجورة. الشبان في سن الـ 17 عاماً اليوم، ولدوا وكبروا في كريات شمونة وجميع المناطق الشمالية، لم يبببوا ليلة واحدة في الملجأ، إذ كانت الملاجئ مقصد العديد من الأجيال من أبناء المنطقة قبل تلك الحرب بسبب القذائف والصواريخ التي كانت تسقط عليهم بين الحين والآخر.
- في هذه الأيام، قامت الحكومة بإخلاء كل البلدات الشمالية. عشرات الآلاف من السكان المحليين أُرغموا على الانتقال إلى مناطق بعيدة عن الحدود،

والمنطقة الآمنة ليست جزءاً من الأراضي اللبنانية، بل موجودة في داخل الأراضي الإسرائيلية والحياة في إسرائيل.

● الآن، نحن نقف أمام قرار له أبعاد استراتيجية: هل ننجرّ إلى مواجهة مباشرة وشاملة مع حزب الله، أو نبحث عن الحل عبر المفاوضات من أجل الوصول إلى ترتيبات تمنع الانجرار إلى مواجهة عسكرية عنيفة تتوسع في الجبهة الشمالية، وتعيد الهدوء الذي شهدته هذه الجبهة أكثر من 17 عاماً؟

● في سنة 2006، قُدت دولة إسرائيل إلى حرب لبنان الثانية. الآن، في سنة 2024، أوصي بعدم الانجرار إلى مواجهة عسكرية شاملة يمكن الامتناع من شئها.

● التصريحات العدوانية الصادرة عن نصرالله، من الملجأ الذي يمكث فيه منذ 17 عاماً، لا يمكنها إخفاء الحذر النسبي في تصرفاته. من الواضح لنصرالله أننا أيضاً نرى جيداً تخوّفه من المواجهة المباشرة- الحرب الشاملة- التي ستندلع في حال لم تتوقف الاستفزازات من طرف حزب الله.

● إذاً، ما الذي يمكن القيام به ؟

● أولاً، أوصي قيادات الدولة- رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، والقيادة العليا- بإنهاء مرحلة التهديدات ضد حزب الله. هذه التهديدات لا تبث الثقة بالنفس، ومن غير المتوقع أن تستطيع إعادة السكان إلى بيوتهم. هناك احتمال أن تؤدي هذه التهديدات والتحذيرات، كما الظهور المستمر للمتحدثين باسم الحكومة في الإعلام لإصدار تصريحات قتالية، إلى تشجيع حزب الله على الاستمرار في إطلاق القذائف على الشمال- ويمكن لتبادل إطلاق النار هذا أن يجرنا إلى معركة شاملة- يمكن تفاديها.

● على عكس "حماس"، التنظيم "الإرهابي" الذي لا يملك غطاءً سياسياً، فإن حزب الله أيضاً تنظيم "إرهابي"، لكنه يعمل في إطار دولة لبنان، ويجب عليه الأخذ بعين الاعتبار الخطر الكامن في توسيع جبهة القتال، الذي يمكن أن يؤدي إلى دمار مناطق سكنية لجزء كبير من المجتمع الذي يعيش التنظيم فيه، ويحتاج إلى دعمه. لذلك، يرى الخبراء لدينا أن عمليات حزب الله تشير إلى أن لا رغبة لديه في استعمال صواريخ بعيدة المدى. عندما يطير الصاروخ الأول من لبنان إلى منطقة المركز، وتفتتح حرب وحشية،

ستؤدي إلى ضرر كبير في مناطق واسعة في إسرائيل، كانت خارج نطاق النار حتى الآن، لكن بكل تأكيد، سيكون الدمار الذي سيلحق بالبنية الاستراتيجية في لبنان كبيراً جداً. ستدمر الضاحية التي دُمّرت كلياً في حرب لبنان الثانية، وهو ما سيؤدي إلى هروب مئات الآلاف من سكان الجنوب اللبناني إلى المركز، الأمر الذي سيفكك الدولة.

- لحزب الله مصلحة في الامتناع من توسيع القتال – ولنا أيضاً.
- الطريق إلى تحقيق ذلك، بعد وقف تبادل التهديدات من الطرفين، هي إعادة الترتيبات التي كانت بيننا وبين لبنان في مجال النقاط الخلافية على الحدود بين الدولتين.
- على الرغم من لهجة نصرالله العدائية ، فإن القرار 1701، الصادر عن مجلس الأمن، يمكن أن يكون أساساً جيداً لترتيبات مع لبنان، تعيد الوضع في لبنان إلى ما كان عليه خلال سنوات، بعد انتهاء حرب 2006.
- وفعلاً، لإسرائيل مصلحة أيضاً في تطبيق القرار 1701. صحيح أن بنيامين نتنياهو انشغل، بعد حرب لبنان الثانية، بالتحريض ضد حكومتي، كأن هذا القرار كان وصفاً للخضوع، لكنه يعلم جيداً أن حزب الله انسحب، حينها، إلى ما وراء خط الليطاني البعيد عن الحدود مع إسرائيل. ضعف حكوماته هو ما فتح الطريق لعودة حزب الله إلى مناطق قريبة من الحدود، وأدى في نهاية المطاف إلى إجلاء كثيرين من سكان الشمال عن بلداتهم، بمبادرة من الحكومة.
- إسرائيل لا تستطيع، ولا يجب عليها أن تسمح لهذا الواقع بالاستمرار. كل يوم يبقى فيه سكان الشمال خارج منازلهم هو يوم هزيمة عسكرية وسياسية لإسرائيل، ولا يجب التصالح مع هذا الواقع.
- السؤال هو: هل الطريقة الوحيدة لتغيير هذا هي مواجهة عسكرية شاملة؟ في رأيي، لا. علينا صوغ خطة حلّ لقضايا الحدود التي تتعلق بمزارع شبعا وقرية العجر، وللخط من 1923، وبحسبه، تم إقرار خط وقف إطلاق النار من سنة 1949، الشبيه بالقرارين 425 و 426، الصادرين عن الأمم المتحدة في سنة 2000، بعد خروجنا من لبنان.
- وبالإضافة إلى هذه القضايا كلها، هناك خلاف بيننا وبين لبنان بشأن

- 13 نقطة على طول خط الحدود. يجب إدارة مفاوضات بشأن هذا كله، بمشاركة الولايات المتحدة، ودعم مجلس الأمن، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ترتيبات تسمح بتطبيق قرار مجلس الأمن 1701، ويؤدي إلى عودة حزب الله إلى ما بعد اللطاني، ونزع السلاح من الجنوب اللبناني في المطلق.
- من الواضح لي أن مجموعة الزعران المسيانيين التابعة لبن غفير وسموتريتش وداعميهم، وتسيطر اليوم على الحكومة، ستري في ذلك هزيمة إسرائيلية بسبب ما يبدو أنه تنازل إسرائيلي عن قضايا الحدود. وهم سيتهمون كل من يدعم ذلك بالخيانة والخضوع.
 - لكن يجب التذكير بأن منطقة الجنوب اللبناني ليست جزءاً من أرض إسرائيل التاريخية التي التزمت حكومة نتنياهو الحفاظ عليها إلى الأبد. هذا هو "الكارت" الذي علينا استعماله من أجل الامتناع من الانجرار إلى حرب إضافية، سيكون ثمنها مؤلماً جداً لإسرائيل - وستكون من دون أي جدوى، ولا حاجة إليها.

أخبار وتصريحات

[نتنياهو يصادق على خطة عسكرية لاجتياح رفح
ووفد إسرائيلي يستعد للتوجه إلى قطر لإجراء مفاوضات
بشأن صفقة تبادل أسرى ووقف إطلاق النار]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/16

قال بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أمس (الجمعة) إن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو صادق على خطة عسكرية لاجتياح مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، وأشار إلى أنه في موازاة ذلك، يستعد الجيش الإسرائيلي لإجلاء السكان والنازحين من رفح.

وأضاف البيان أن "كابينيت الحرب" الإسرائيلي عقد أمس اجتماعاً بحث فيه المقترح الذي قدمته حركة "حماس" بشأن صفقة تبادل أسرى ومخطوفين، ونقل عن نتنياهو وصفه مطالب "حماس" بأنها غير واقعية. وذكر البيان أن وفداً إسرائيلياً سيتوجه إلى قطر من أجل إجراء مفاوضات بشأن صفقة تبادل أسرى ووقف إطلاق النار، وسيقوم الوفد بطرح موقف إسرائيل. كما ذكر أنه من المقرر أن يُعقد اجتماع لاحق للمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية ["الكابينيت" الموسع]، إما مساء اليوم (السبت)، وإما صباح غد (الأحد)، للبحث في موقف القدس الذي سيحمله الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات في قطر.

ويتضمن مقترح "حماس"، بحسب ما كشفت النقاب عنه وكالة "رويترز" للأنباء، مرحلة أولى يتم فيها إطلاق المخطوفين الإسرائيليين من النساء والأطفال والمسنين والمرضى، في مقابل الإفراج عما بين 700 و 1000 أسير فلسطيني. كما يشمل الاقتراح الإفراج عن 100 أسير فلسطيني يمضون أحكاماً مؤبدة في السجون الإسرائيلية، في مقابل إطلاق سراح الجنديّات الإسرائيليات. وقالت "حماس"، وفقاً للاقتراح، إنها ستوافق على موعد لوقف دائم لإطلاق النار، بعد التبادل الأولي للمخطوفين والأسرى، وسيجري الاتفاق على موعد نهائي للانسحاب الإسرائيلي من غزة، بعد المرحلة الأولى. وأكدت أنه سيتم إطلاق سراح جميع المعتقلين من الجانبين في مرحلة ثانية من المقترح، الذي يعرض أيضاً هدنة مدتها 6 أسابيع لتطبيقه.

[تقرير: توبيخ قائد كبير في الجيش الإسرائيلي بسبب

دعوته المسؤولين السياسيين إلى أن يكونوا جديرين بمقاتلي الجيش]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/16

ذكر بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال هرتسي هليفي وبّخ بشدة، أمس (الجمعة)، قائد "الفرقة 98" العميد دان غولدفوس بسبب تصرّفه بعكس ما كان متوقعاً من قائد

كبير في الجيش الإسرائيلي. ويرجع سبب ذلك إلى الخطاب الذي ألقاه غولدفوس، وخاطب فيه المسؤولين السياسيين الإسرائيليين، قائلاً لهم إنهم يجب أن يكونوا جديرين بمقاتلي الجيش.

وقال البيان إن هليفي بلّغ غولدفوس أنه استخدم الثقة الممنوحة له بطريقة تضرّ بالدولة، وتخرق الحدود بين المؤسستين السياسية والعسكرية.

وفي الوقت نفسه، قال رئيس هيئة الأركان لغولدفوس إنه يقدرّ احترافيته ومساهمته العميقة في الجيش الإسرائيلي، وبالتأكيد خلال الحرب في الأشهر الأخيرة، لكن هذا لا يسمح له بالتصرف بالطريقة التي تصرف بها.

ووفقاً للبيان، أكد غولدفوس قبوله هذه الملاحظات، وأشار إلى أن الطريقة التي تصرف بها كانت خاطئة ومخالفة للأوامر، واعتذر عنها.

وكان غولدفوس وجّه تصريحات نادرة وقاسية إلى القادة السياسيين الإسرائيليين، أكد فيها أن الجيش لن يتهرب من المسؤولية، لكنه حثّهم على تجنب الخلافات الحادة فيما بينهم، لتجنبّ العودة إلى الواقع الذي كان قائماً قبل هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وقال غولدفوس في تصريحات أدلى بها خلال مؤتمر صحفي عُقد في منطقة الحدود مع قطاع غزة يوم الأربعاء الماضي، وتبين لاحقاً أنها خارجة عن النص الذي صادق عليه الجيش الإسرائيلي: "أطلب في هذه الفرصة أن أخاطب قادتنا من جميع الأطياف [السياسية]: إننا نقاتل منذ صباح الهجوم الذي شنته 'حماس' يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولا نتعب. إننا مصممون على الانتصار، ومصممون على إعادة المخطوفين إلى البلد بشكل مباشر أو غير مباشر. لا تقلقوا، نحن أفراد الجيش من القادة والقوات تحملنا، ونتحمل، وسنتحمل المسؤولية عن كل إجراء. لن نتهرب إطلاقاً، كما أننا لا نهرب من النار. لن نتهرب من المسؤولية، لكن في الوقت نفسه، نمضي قدماً وننفذ العمليات على أعلى مستوى من الجودة، ونحمي قيمنا، ونحقق العديد من الإنجازات في ساحة المعركة. لكن، أنتم عليكم أن تكونوا جديرين بنا. ينبغي لكم أن تكونوا جديرين بالجنود الذين خسروا حياتهم، وأن تكونوا جديرين بجنود الاحتياط الذين لا يهتمون بالفريق السياسي الذين ينتمون إليه، وحاربوا

ويحاربون جنباً إلى جنب. وتأكدوا من مشاركة الجميع [في القتال] وأنتم ملزمون بذلك. ينبغي لكم ضمان ألا نعود إلى يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر، وألا يذهب كل الجهد والتضحية سدى. ابقوا ذلك جيداً في أذهانكم، في كل يوم، وفي كل ساعة. أطلب منكم أن نكون معاً متحدين، وأن نبتعد عن التطرف، وأن نتبنى الوحدة. لقد وجدنا الوحدة في ساحة المعركة، ولن نتخلى عنها".

وقرأ غولدفوس تصريحاته للقادة السياسيين الإسرائيليين من ملاحظات مكتوبة بخط اليد في دفتر منفصل، بعد أن أنهى قراءة خطاب مُعد مسبقاً بشأن عمليات الفرقة في خان يونس في جنوب غزة. وتبين أنه تمت الموافقة على الخطاب الأولي من طرف وحدة الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، لكن لم تتم المصادقة على التصريحات الإضافية.

وقال الجيش إن تصريحات هذا الضابط في نهاية بيانه لم تحظ بموافقة رؤسائه، وأن رئيس هيئة الأركان العامة استدعى غولدفوس إلى محادثة توضيحية.

وتعقيباً على تصريحات غولدفوس هذه، قال وزير الداخلية ووزير الصحة الإسرائيلي موشيه أربيل، من حزب شاس لليهود الحريديم [المتشددون دينياً]، إنه يؤيد كل كلمة من كلماته، واصفاً إياه بأنه قائد ومحارب شجاع وبطل.

وقال وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش [رئيس حزب "الصهيونية الدينية"] إن غولدفوس يعبر عن الشعور الحقيقي للمقاتلين على الأرض، الذين يطالبون القادة السياسيين بأن يكونوا جديرين بشجاعتهم وتضحياتهم وتكاتفهم.

تجدر الإشارة إلى أن "الفرقة 98"، التي يقودها العميد غولدفوس، قاتلت في مجمع مدينة حمد السكنية في خان يونس في جنوب غزة خلال الأسبوع ونصف الأسبوع الماضيين، حيث ادعت أنها قتلت أكثر من 100 من مسلحي "حماس". وداهمت مباني متعددة الطبقات في الحي الذي تموله قطر، حيث قال الجيش الإسرائيلي إن هناك بنية تحتية تابعة لـ "حماس". وتم تنفيذ نحو 100 غارة جوية خلال العملية في حي حمد، وفقاً للجيش الإسرائيلي.

وقال الجيش الإسرائيلي إن وحدتي الكوماندوز "ماجلان" و"إيغوز" التابعتين للفرقة، إلى جانب وحدة الاستطلاع "غفعاتي"، ألقت القبض على العديد من المقاتلين في الحي، بمن في ذلك قيادي في قوة النخبة التابعة لـ"حماس". كما ذكر الجيش أن المقاتلين الذين تم أسرهم قدموا معلومات استخباراتية عن مواقع أنفاق وغيرها من البنى التحتية.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

<http://www.haaretz.co.il> - النسخة الإلكترونية بالعبرية

<http://www.haaretz.com> - النسخة الإلكترونية بالإنجليزية

صحيفة "يديעות أحرنوت"

- النسخة المطبوعة

<http://www.ynet.co.il> - النسخة الإلكترونية بالعبرية

<http://www.ynetnews.com> - النسخة الإلكترونية بالإنجليزية

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

<http://www.nrg.co.il> - النسخة الإلكترونية بالعبرية

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

<http://www.israelhayom.co.il> - النسخة الإلكترونية بالعبرية

المواقع الإلكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

تأليف: نورا عريقات

ترجمة: صفاء كنج

تدقيق وتحريرو لغوي: لميس رضى

نورا عريقات: محامية في مجال حقوق الإنسان، تشغل منصب أستاذة مشاركة في الدراسات الأفريقية وبرنامج قانون الجريمة في جامعة روتجرز في نيوبرونزويك. شاركت في تأسيس مجلة "جدلية"، وهي عضو في هيئة تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

يعالج هذا الكتاب النضال الفلسطيني في سبيل الحرية، وذلك بسرد العلاقة بين القانون الدولي والسياسة خلال خمسة منعطفات تاريخية حاسمة في الفترة 1917-2017. وحجة الكتاب أن القانون الدولي هو مجرد أمر سياسي، وإذا كان له أن يساهم في مجال تحرير الإنسان فعليه أن يُستخدم لخدمة برنامج سياسي محنك يرمي إلى تحدي النظام الجيوسياسي الذي يعزز الاستبداد القائم ويسانده في وقتنا الحاضر. ويتابع الكتاب هذه الحجة من خلال التحري عن موازين القوى الجيوسياسية، والسياق التاريخي، وكيف أن استخدام القانون، بصورة استراتيجية، أدى الى صوغ القانون الدولي وتطبيقه بحيث يعزز مصالح إسرائيل وفلسطين ويحبطها، على حد سواء. ويخلص الكتاب إلى تقديم بعض المقاربات التي تجري خلافاً لما هو بديهي، وتتخطى المأزق الراهن في القضية الفلسطينية.

